

ولجات بولد لاكثر من ستة اشهر يثبت نسبه منه لانه في النسب
 اصل حق الولد لا يثبت بولد ليس له اب مهوره فيقول قوله وولده
 كما يحض لان من لا يحض لا تحل انتهي ويعدن كما اخبرنا لانه لا يثبت
 استحقاق النسب الا بقا العزاس وصار الزوج كذا في غيره من اجلا
 القضاء بالنفقة لانه يتصور استحقاق النفقة بغير المدة فاذا وجدت في
 حقها بسبب المدة وفي حقها بسبب الزوج اختصا وما سئل
 للارضه صكره كزوجه في الكاح وقيل ان قال ايضا في النفقة ثم مات فالبراءة
 للارضه لا للمعترة وان قال في المرض فالبراءة للمعترة فاذا افضى بالبراءة
 للمعترة قبل ان يفسد الكاح اختصها والارضه لانه لا يفسد الا بالتصور استحقاق
 البراءة بغير المدة ووجهه فخر منزلة استحقاق النفقة كذا في الجواز وفي
 الثانية المرأة قالت في عدة الوفاة لست بحامل ثم قالت من العدة انا حامل
 العول لها وان قالت بعد اربعة اشهر وعشرة ايام لست بحامل ثم قالت
 انا حامل لا يعقل قطا الا ان تاتي بولد لا قبل من ستة اشهر من موت زوجها
 فيقول قطا وبطلانها بانقض المدة رجل خلع امراته فارتدت
 وقالت انا هائض غير حامل من زوجي اترت في الشهرين قبل ان تنفر
 بانقض المدة وقالت انا حامل من زوجي فانكرا الزوج الحمل لا يقع دعواها
 انتهي وفي الغيبة اذا قلت المعترة انقضت عدتي في يوم او اقل تصدق
 ايضا وان لم تغفل سقطت لاحتماله ثم نقل خلافه عن بعض المالكين انتهى
 فعل الاول حتى توهم لا يصدق في اقل من سنتين يوما فيما اذا قالت
 انقضت بالغيض لا مطلقا وفيها ايضا ولدت ثم طلقتها زوجها فوف
 سبعة اشهر وترصد باضرها يقع اذ لم تحض فيها ثلاث حيضات
 له فان لم تكن حاضت قبل الولادة قال في الجواز كذلك لانه ولدها كالحض
 لان من لا تحض لا تحل انتهي **فهرج** في الخلاصة قال حات امرأة الى رجل
 وقالت طلقتي زوجي وانقضت عدتي ووقع في قلبه انها صادقة وهي عدلة
 او لا حل لها ان يتزوجها وان قالت وقم تكاح الاول فاسر له تحله وان
 عدل وفي الزانية قالت ولدت لم يعجل الا ان تبين ولو قالت سقطت
 سقطا مستبين الخلق قبل قولها وله ان يملكها انتهي وفي المسئلة
 الا وفي نظر فقدهم وهو في باب ثبوت النسب ان يردتها تنقض اقراره
 بوجه الحمل وان توقفت الولادة على البينة بما هو لا جليوت النسب
قوله ولو تزوج معتدة وطلقتها قبل الوطئ وجب مهرها ومعدة سدا
 وهذا معتدتها وقال محمد عليه نصف المهر وعليها تمام المدة الا في
 لانه

لانه

لانه طلاق قبل المسيس فلا يوجب كمال المهر ولا استئناف المدة كما
 المدة الا في انا وجبت بالطلاق الثاني فظهر حكمه في لو اشتد عليه ولده
 ثم اعتنقها وهي انها متوضعة في يده حقيقة بالوطئة الاولى وتخييره
 وهو المدة فاذا وجد الكاح وهي متوضعة تاب ذلك عن الفسخ المستحق
 في هذا الكاح كالمصير فيشترى المصوب الذي في يده بصير قايما
 بغير المهر من دفعه ان طلاق بعد الدخول وقال زفر لانه عدة عليها املا
 لان الاول قد سقطت بالتردد في المدة الثانية لم تحجب وهو ايه ما
 قلناه وما قاله زفر فاسد لاستلزامه ابطال المصوب من غير عيب
 وهو عدم احتسابه الانسان كذا في فتح القدير ومن ذلك هو تصدق
 صرح في جراح الفصولين ما نه لو قضي به كما قرئتم قضاءه لان الاحتداد
 فيه مسامحة وهو موافق لفرع العتبات بطلقتي من قبل ان تنسوي
 في كل مريض من عدة تعتدونها انتهى وهذا جازي المسائل المبنية
 على هذا الاصل وهو ان الدخول في الكاح الاول ودخول في الثاني فلا يتزوج
 عليه لو قال كمالا تزوجت فاستطلق فتنزوها في يومين لا تا ودخلها
 في كل مرة الزهه اربعة اشهر ونصف وابها ثلاث وكذا بتطليقتين **فهرج**
 ونصف وابها الزهه بثلث المهور وبها خمسة ونصف مهورا لطلقة الاول
 قبل الدخول ومهرات بالنتليقتين كقولها بعد الدخول وكذا وثلاث مهور
 بالدخول ثلاثا وتمامه في شرح المجمع من التعليق على اعيان الدخول في الاول
 دخول في الثاني في حق المهر وهو المدة واما في حق الرجعة لو كانت
 الطلاق رجسيا لا يملكها كما في فتح القدير بانها لو تزوجها كما حاسدا
 ودخلها فمرفق يشعرا ثم تزوجها مبرحا وهي في المدة عن ذلك
 الفاسد ثم طلقتها قبل الدخول يجب عليه مهر واحد كامل وعليها عدة
 مستقبلة عند غيرها ولو كانت على القلب بان تزوجها او لا صحى اتم طلقها
 بعد الدخول لم تزوجها في المدة فاسدا لا يجب عليه مهر ولا عليها عدة
 مستقبله ويجب عليها تمام المدة الاولى بالاتفاق والعرف لها ان لا
 يتكلم من الوطئ الفاسد فلا يحمل وطئا كالحكم لاجتباب ضيقه ولهذا
 لا يحمل وطئا بالخوة في الفاسد حتى لا تجب المدة ففان لا عليه المهر والشها
 انه لو دخلها في النكحة وطلقتها بائنا تزوجها في المرض في عدتها وطلتها
 بائنا قبل الدخول هل يكون فاسدا لا ورايتها لو تزوجت لغيره ودخل
 لها فخرت القاضى بينها بطلب الوطئ ثم تزوجها بعد الرجل في المدة
 مهور وفرت القاضى بينها قبل ان يدخلها كان عليه المهر الثاني كمالا